

## ماتم توقيعهم في إطار «الكويز» ترتيبات تجارية لاتضع التزامات على مصر

### كتبت - نجلاء ذكرى:

أعلن المهندس رشيد محمد رشيد وزير التجارة الخارجية والصناعة أن ماتم توقيعهم أمس بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية في إطار المناطق الصناعية المؤهلة هو ترتيبات تجارية وليست اتفاقية تجارية وبالتالي لاتضع التزامات على مصر والاستفادة منها اختياري لمصر وأيضا للمصانع القائمة بالمناطق التي تم اختيارها كمرحلة أولى.

وأضاف الوزير - في لقاء خاص مع المحررين الاقتصاديين بالصحف المصرية أمس - أن هذه الترتيبات التجارية تمنح السلع المصرية حق الدخول للسوق الأمريكية دون جمارك أو قيود كمية، وأضاف بأن الولايات المتحدة رغبت في تطبيق هذه الترتيبات في منطقتين صناعيتين إلا أن جهود المفاوضات المصرية تمكنت من تطبيقها على ٧ مناطق جغرافية في إطار ثلاث محافظات كبرى تسمح بضم مناطق أخرى مستقبلا أو توسعة المناطق القائمة مشيرا الى أن تجربة الأردن بدأت بمنطقة واحدة ثم امتدت الى ٢١ منطقة صناعية مؤهلة، وأكد الوزير أن هناك شرطا عاما تم وضعه للمناطق التي تم اختيارها يتمثل في معدل التصدير للولايات المتحدة الأمريكية وسيتم تعويض المناطق التي

لم تشملها هذه الترتيبات التجارية بحيث تمر بمرحلة انتقالية تسمح لها بالاستفادة من مزايا هذه الترتيبات بعد فترة انتقالية خلال الشهور المقبلة.

وأكد الوزير أن الاتفاق ينص على وجود مكون اسرائيلي في القيمة المضافة للسلعة لا يقل عن ١١.٧٪ وأن جميع بنود الاتفاق علنية ولاتوجد بنود سرية وكلها تتعلق بأسلوب تصيد شهادات المنشأ وسيتم نشرها

لتكون تحت نظر الرأي العام المصري. وأضاف أن هذا الاتفاق خطوة للوصول الى اتفاقية تجارة حرة شاملة مع الولايات المتحدة الأمريكية وذلك بعد تحقيق التنسيق في عدد من الأمور بين مصر وأمريكا فيما يتعلق بالجمارك أو الخدمات أو البنوك، وأشار أن هذا الاتفاق جزء من منظومة شاملة تهدف لإتاحة المجال أمام التجارة الخارجية المصرية للنفوذ لأسواق العالم فهناك اتفاق تجارة حرة مع الاتحاد الأوروبي بدأ تفعيله منذ ٤ شهور فقط بعد مفاوضات استمرت ٧ سنوات واتفاق منطقة تجارة حرة عربية سيتم تفعيله بالكامل في يناير المقبل بعد تعثر الفكرة لسنوات وعقود

طويلة، واتفاق مع الكوميسا في افريقيا واليوم نعمل على توقيع اتفاقية تجارة حرة مع روسيا والصين ومع نيجيريا ومع أمريكا اللاتينية وكل ذلك بهدف فتح أسواق أمام الصادرات المصرية. وأشار الوزير الى أن الاتفاق لايعنى زيادة فورية في الصادرات المصرية ولكن هذه الاتفاقيات وسيلة وعلينا العمل الجاد لتحقيق قدر مناسب من الانتاج الجيد القادر على المنافسة.

وحول سؤال عن تأخر مصر في الاتفاق بالرغم من عرضه عليها منذ عام ١٩٩٦ وان كان يتضمن مخاطر سياسية أشار الوزير أن الاتفاق كان متاحا ولكن لابد وأن تكون هناك رغبة من المجتمع في تطبيقه ولاستفادة منه ولم تكن هناك رغبة سابقة من مجتمع الاعمال وعندما توافرت تحركات الحكومة في هذا الاتجاه، وقال أن أى اتفاق يتضمن مخاطر ومنها المخاطر السياسية ومن هنا نقول أن لدينا كل أسواق العالم نعقد معها اتفاقات مشابهة ولكن أهمية السوق الأمريكية أنها أكبر سوق في العالم وقال

إن تجربة الاردن تشير لزيادة في صادراتها من ١٥ مليون دولار الى مليار دولار في أربع سنوات وعندما يتم انفاذ اتفاقية التجارة العالمية بعد عدة سنوات ستجب كل ذلك. وعن شرط المكون الاسرائيلي أوضح الوزير أنه لاتوجد اتفاقية تجارة حرة بين مصر وأمريكا في الوقت الذي سينتهي العمل بنظام الحصص في يناير المقبل ويحمل ذلك ضررا للصناعة المصرية وعام ١٩٩٦ أطلق الرئيس الامريكى كلينتون مشروع قانون يبيع لدول مثل مصر وفلسطين والاردن الاستفادة من اتفاق التجارة الحرة الامريكى الاسرائيلي بشرط وجود نسبة مكون من اسرائيل أو السلطة الفلسطينية أو عرب اسرائيل وهذا ما إستفدنا منه أخيرا. وحول سؤال عن أهداف اسرائيل من الاتفاق الترويج للتطبيع معها قال الوزير اذا كانت هناك أهداف لاسرائيل فهناك أهداف لمصر تتمثل في التنمية وتحقيق السلام بالمنطقة وأن علينا أن نثق في أنفسنا وقدراتنا على المنافسة وتجربة الاردن تؤكد أنه لم تحدث مبالغة في قيمة أو سعر المكون حيث توجد بدائل عديدة ومنافسة داخل السوق الاسرائيلية. وقال إن هناك تجارة بالفعل بين مصر واسرائيل بناء على اتفاقية السلام كما توجد علاقات تجارية اسرائيلية عربية ولاتوجد نصوص في الاتفاق تفرض دخول خبراء اسرائيليين مؤكدا أن الحكومة المصرية أتخذت جميع الاحتياطات السياسية والامنية اللازمة.